

المحاضرة -3-

عنوان المحاضرة:

التأثير المباشر لأزمة الشرق الأوسط على العلاقات الدولية

The direct impact of the Middle East crisis on international relations

Third: The Lebanese crisis

ثالثاً: الأزمة اللبنانية

محتوى المحاضرة:

السؤال هنا ما هو التأثير المباشر لأزمة الشرق الأوسط على العلاقات الدولية؟

١- بالرغم من أن الأزمة قد أوقفت مؤقتاً حالة الانفراج في العلاقات الأمريكية - السوفيتية إلى الحد الذي وصلت في الأمور إلى حافة المواجهة العسكرية إلا أن الأزمة أفرزت مجدداً استحالة أو صعوبة تلك المواجهة المباشرة، وأكدت على ضرورة المواقف لحل الأزمات الدولية.

٢- أكدت الأزمة ضعف الإرادة السوفيتية في مواجهة الولايات المتحدة وهذا الاستنتاج يأتي منسجماً مع موقف السوفيت الضعيف في أزمة الصواريخ الكوبية وفي المشكلة الفيتنامية.

فضلاً عن وضوح محدودية التأثير السوفيتي على تطورات الأزمة عسكرياً وسياسياً، إذ كانت المواقف السوفيتية عبارة عن ردود أفعال عمّا يجري على أرض المعركة وتبنى سياساتها في ضوء تطور تلك الأوضاع سلباً أو إيجاباً، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية قد حددت أهدافها وبدأت بتنفيذها بشكل مدروس وعملت على تسيير الأحداث على وفق الأهداف وليس العكس.

٣- كشفت الحرب في الشرق الأوسط عدم التطابق في المواقف بين الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي. إذ أشار وزير الدفاع الأمريكي إلى أنهم لم يكونوا متعاونين مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب (لقد فوجئنا بحلفائنا الذين أفصحوا عن انفصالهم عنّا) مما مثل استمرارية لتصدع الحلف والذي بدأ بانسحاب فرنسا منه عام ١٩٦٤.

٤- استخدام العرب النفط كسلاح في المعركة في مواجهة اسرائيل وحلفائها إذ اجتمع وزراء البترول العرب في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٣ وقرروا تخفيض انتاج النفط بنسبة (٢٠%) مع قطع الإمدادات عن الدول التي تساند اسرائيل.

وقد تضررت من هذا القرار كل من الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال وجنوب افريقيا إذ أوقفت عن هذه الدول جميع الإمدادات العربية من النفط، الأمر الذي كان له انعكاس عميق على الأوضاع الداخلية فيها، مما أفصح عن امتلاك العرب لقوة مؤثرة إذا ما تمكنوا من استخدامها بشكل مدروس.

٥- كان للموقف العربي الموحد أثراً في اتخاذ دول العالم مواقف معارضة لإسرائيل، فعلى سبيل المثال رفضت عدد من الدول السوق الأوروبية التعاون مع الولايات المتحدة لتزويد اسرائيل بالسلاح، وأعلنت الحكومة اليونانية عدم مشاركتها في أي دور في هذا الموضوع أما الدول الأوروبية المشتركة فقد أصدرت بياناً رسمياً في ٧ / ١١ / ١٩٧٣ تدعو إلى أن تضع اسرائيل حدة لاحتلالها للأراضي العربية وتطبيق القرار ٢٤٢ / ١٩٦٧.

٦- أما الدول الأفريقية فقد ازداد تعاطفها مع الدول العربية وقطعت (١٨) دولة علاقاتها مع اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ لتحاكي العقوبات النفطية العربية. وانضمت هذه الدول لدول أفريقية أخرى سبق وإن قطعت علاقاتها مع اسرائيل ليصبح عدد الدول التي قطعت علاقاتها (٢٧) دولة أفريقية بالرغم من الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية لهذه الدول.

في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ تم التوقيع على اتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل والذي قضى بإقامة منطقة عازلة بين القوات المصرية والاسرائيلية وتحديد كمية ونوعية التسليح وعدد القوات و أماكن تمرکزها، كما تم بموجب هذا الاتفاق نشر قوات دولية بين الجانبين. أما على الجانب السوري فقد تم توقيع الاتفاق بين اسرائيل وسوريا في ٣١ أيار من عام ١٩٧٤ يقضي بإقامة منطقة عازلة وتحديد القوات والتسليح لكلا الطرفين كما تم الاتفاق على نشر قوات دولية بينهما ويتم التجديد لها كل ستة أشهر.

وفي ٤ أيلول عام ١٩٧٥ تم توقيع اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل والتي نصّت على التعهد من الطرفين على حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة والتهديد، وكان ذلك هو الأساس الذي تم بموجبه توقيع اتفاقية الصلح لعام ١٩٧٧ والتي أطلق عليها اتفاقية كامب ديفد. لقد تعمق الابتعاد المصري عن الاتحاد السوفيتي بعد مطالبة موسكو سداد قيمة السلاح الذي زوّدت به مصر أثناء الحرب مضافاً إليه سعر الفائدة. في آذار من عام ١٩٧٦ أعلن السادات عن إلغاء اتفاقية الصداقة والتعاون المبرمة مع السوفيت عام ١٩٧١ ثم أعقب ذلك إلغاء التسهيلات البحرية الممنوحة للسوفيت في الموانئ المصرية.

ثالثاً: الأزمة اللبنانية

إذا كانت الحرب الأهلية في لبنان والتي اشتعلت في شباط من عام ١٩٧٥، لها أسبابها الداخلية، فإن العامل الخارجي لعب دوراً مهم وأساساً في تأجيج هذه الحرب واستمرارها، إذ لا يمكن فصل الأحداث في لبنان عن ما جرى في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ ابتداءً من حرب تشرين أول مروراً بمحادثات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل ونتائجها الأولية.

وللوقوف على أسباب الأزمة اللبنانية يمكننا العودة إلى أواخر عام ١٩٦٩ بعد مُني العرب بهزيمة تاريخية في الحرب مع اسرائيل وخسارتهم لأراضي عربية مهمة في المواجهة مع الدولة العبرية. إذ عمل المصريون على محاولة إعادة ترتيب وجود المقاومة الفلسطينية في الدول العربية المحيطة بإسرائيل ومنها لبنان. ففي تشرين الثاني من عام ١٩٦٩ تم التوصل إلى (اتفاق القاهرة) والذي يقضي بحق المقاومة الفلسطينية بالتواجد على الأراضي اللبنانية وكما أعطي لهم حق العمل والإقامة وتشكيل لجان محلية والأكثر من ذلك منح الفلسطينيين حق ممارسة الكفاح المسلح ضد اسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، فضلاً عن تعهد الحكومة اللبنانية بتسهيل العمل الفدائي، وازدادت أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للفصائل الفلسطينية بعد أحداث ايلول عام ١٩٧٠ في الأردن، إذ خاضت تلك الفصائل معارك عنيفة مع الجيش الأردني انتهت بخروجهم من الأردن باتجاه دول عربية أخرى ومنها لبنان التي أضحت المحطة الرئيسية والمناسبة لتواجدهم ليس بهدف الإقامة فحسب وإنما أيضاً من أجل استمرار عملياتهم العسكرية ضد اسرائيل مستفيدين من الأجواء السياسية المنفتحة في لبنان على عكس الأقطار العربية الأخرى التي تسودها الأنظمة الشمولية التي لا تسمح بالعمل الفدائي، إلا ضمن آليات وحدود معينة تفرضها مصالح تلك الأنظمة وتوجهاتها. وإذا عرفنا أن تلك الأنظمة قد بدأت بمشوار التسوية السلمية مع اسرائيل لعرفنا أهمية لبنان بالنسبة للمقاومة الفلسطينية.

ان هذين العاملين (ونقصد بهما حرية العمل في لبنان وانعدامه في الدول العربية الأخرى) جعل الفصائل الفلسطينية تركز نشاطها على لبنان، الذي ازداد بشكل كبير من خلال التوسع بالتسليح بمختلف أنواع الأسلحة بعيداً عن رقابة السلطات اللبنانية، فضلاً عن التدريبات والنشاط العسكري ضد اسرائيل انطلاقاً من الجنوب اللبناني. كان لا بد أن يحصل تقاطع بين الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني مع نشاط الفصائل الفلسطينية ذلك التقاطع الذي أدى إلى حدوث تصادم بين الطرفين عام ١٩٧٣ الأمر الذي تطلب إيجاد اتفاقية أخرى تنظم الوجود الفلسطيني وتحدد آليته وحدوده.

وهذا ما حصل في اتفاقية (ملاكات) التي تضمنت الوجود الفلسطيني ونشاطه على الحدود مع اسرائيل. وبدلاً من أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تنظيم العلاقة الفلسطينية اللبنانية أدت إلى مزيد من التوتر. لقد أدى اتساع النشاط الفلسطيني إلى انقسام اللبنانيين إلى تيارين الأول - وهو الأكبر الذي يدعم الفلسطينيين ويتعاطف معهم، أما التيار الآخر فقد عمل على مقاومة الوجود الفلسطيني ونشاطه بدعم وتحريض من اطراف خارجية من بينها اسرائيل التي كانت المستهدفة من العمل الفلسطيني.

كما أن تطورات الخطوات السلمية بين العرب واسرائيل تحت الرعاية الأمريكية أدت إلى حالة من الانقسام في العالم العربي بين مؤيد للحل السلمي ورافض له. وازداد هذا الانقسام وأصبح معلم بعد توقيع اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٥ والتي أفضت إلى تأمين الجبهة المصرية امام القوات الإسرائيلية، فضلاً عن تمكين الولايات المتحدة طبقاً لهذه الاتفاقية من الاشراف على المحطات الأرضية للإنذار المبكر والتي أهلتها وحليفها اسرائيل من مراقبة اجواء المنطقة العربية برمتها.

لذلك فقد كان تأمين الجبهة المصرية فضلاً عن ضرب الفصائل الفلسطينية وطردها من الأردن من بين العوامل التي ساعدت الدولة العبرية على تركيز نشاطها وعملياتها العسكرية باتجاه لبنان الذي كان المنفذ الوحيد للعمل الفدائي الفلسطيني، وذلك من خلال غارات جوية وبرية على الأراضي اللبنانية، كما قامت اسرائيل بتنظيم عمليات اغتيال للقيادات الفلسطينية داخل بيروت خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤. وكان من بين نتائج ذلك هو ازدياد تعاطف عدد من القوى الوطنية اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية ذلك التعاطف الذي تحول إلى تحالف سياسي ليتطور إلى تشكيل مليشيات مسلحة لاسيما بعد أن أعلنت الحكومة اللبنانية انها عاجزة عن حماية القيادات الفلسطينية من عمليات الاغتيال الاسرائيلي واجابت على طلب تلك القيادات بالحماية (بأن عليهم أن يحموا أنفسهم).

ان تسليح الفصائل الفلسطينية وعددها يتجاوز (٣٠) فصيلاً فضلاً عن تسليح عدد من الأحزاب والقوى اللبنانية لا سيما الإسلامية منها دعماً للفلسطينيين أدى إلى رد فعل مضاد من قبل طرفين الأول القوى اللبنانية الراضة للوجود الفلسطيني بالشكل الذي عليه في لبنان لاسيما ما يتعلق بتسليحه وحرية العمل العسكري ضد اسرائيل عبر الحدود اللبنانية على اعتبار ان ذلك يحمل لبنان مسؤولية واعباء المشكلة الفلسطينية بعد أن تخلى عنها اغلب الأقطار العربية لاسيما دول المواجهة مع اسرائيل، وتحت مبرر الدفاع عن النفس وعن لبنان ووحدته واستقلاله قامت هذه القوى بتشكيل مليشيات مسلحة مما هيئ الأجواء لاشتعال الحرب الأهلية. الطرف الثاني الأقطار العربية الراغبة بالسلام مع اسرائيل على الطريقة الأمريكية والتي عملت على دعم القوى اللبنانية الراضة للعمل الفلسطيني في لبنان بالمال والسلاح والرجال، وعلى رأس هذه الاقطار سوريا ومصر والسعودية وذلك بالضد من الدول العربية الراضة لحلول السلمية مثل العراق وليبيا والجزائر.

وهكذا تحولت الساحة اللبنانية إلى مسرح للتنافس العربي اذ تشير التقارير الصحفية في تلك المرحلة إلى أنه في عام ١٩٧٥ كانت ترسل إلى لبنان اموال عربية طائلة تزيد على (٣٠٠) مليون ليرة لبنانية تدفع إلى مقاتلين في المليشيات بما يعادل (٦٠٠) ليرة شهرياً لكل مقاتل، هذا فضلاً عن الاسلحة والرجال التي كانت ترسل إلى لبنان بشكل مستمر، وذلك كون الحدود اللبنانية كانت تشهد تسوية ملحوظة بدخول الأشخاص والبضائع المختلفة دون رقابة. اذ ساهم ضعف الحكومة اللبنانية في اوصول الأمور إلى حالة التصادم الطائفي والسياسي عندما فقدت بشكل تدريجي سيطرتها على ادارة مفاصل الدولة ومنشأتها التي تعرضت للسرقة والتهب. كما أن الحكومة اللبنانية منحت الترخيص العشوائي للأحزاب على اختلاف أنواعها واهدافها لبنانية كانت ام اجنبية وكان لهذه الأحزاب عدد كبير من الصحف الممولة من الخارج، فضلاً عن المليشيات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى انقسام الجيش إلى ولايات طائفية وعنصرية.

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على الأوضاع في لبنان هو الدعم الكبير الذي قام به السوفيت للفصائل الفلسطينية واعتبار هذا الدعم الفرصة التي قد تكون الوحيدة لمواجهة السياسة الأمريكية في المنطقة والتي حققت تقدماً ملحوظاً على السياسة السوفيتية التي بدا أنها عزلت في المنطقة لا سيما بعد الاتفاقيات العربية الاسرائيلية التي تمت برعاية أمريكية.

لقد كان لتهميش السوفيت في عملية السلام التي بدأت تسير بخطوات متسارعة دوراً في محاولة الاتحاد السوفيتي افشال المخططات الأمريكية أو على الأقل إخراجها. هذا فضلاً عن التزام السوفيت أمام (دول الرفض) العربية باستمرار دعمها ودعم المقاومة الفلسطينية، لذلك فقد أصدر الاتحاد السوفيتي بيان حلّ فيه السياسة الأمريكية - الاسرائيلية مسؤولية الأوضاع في لبنان.

ولقد بدأت الشرارة الأولى للحرب الأهلية في لبنان في ٢٦ شباط ١٩٧٥ عندما وقعت اصطدامات في مدينة صيدا بين قوات الجيش اللبناني وعدد من صيادي الأسماك المدعومين من قبل أحد النواب اللبنانيين بهدف الغاء امتياز الصيد البحري الممنوح لشركة يديرها السياسي اللبناني كميل شمعون، أدت هذه الاصطدامات إلى انتشار الفوضى في مدينة صيدا وانسحاب القوات الحكومية منها تجددت المصادمات في نيسان من نفس العام، ولكن هذه المرة بين مليشيات مسيحية وفلسطينية أدت إلى مقتل (٣٠) فلسطيني.

توالى المواجهات والمصادمات الطاحنة بين اللبنانيين الأمر الذي أدى إلى انتهاء دور الحكومة وتفكك الجيش. شهد عام ١٩٧٦ معارك عنيفة بين الأحياء البيروتية واماكن اخرى من لبنان لاسيما عندما أعلن العميد عزيز الأحذب نفسه حاكماً عسكرياً للبنان في ١١ آذار ١٩٧٦ بوحى من قوى خارجية اذ أدى ذلك إلى اشتعال اعمال العنف في مختلف انحاء لبنان، ففي ١٨ كانون ثاني ١٩٧٦ تم تدمير احياء الكرنطينا والمسوخ في الضاحية الشمالية من بيروت من قبل القوى المسيحية، كما رد الفلسطينيون وحلفاؤهم باجتياح مناطق الجية والسعديات والدامور في ١٩ كانون الثاني.

لقد بدأ الدور الخارجي واضحاً في الأزمة اللبنانية لا سيما الدور السوري اذ ازداد الخلاف بين القيادة السورية والمنظمات الفلسطينية خاصة بعد فشل اجتماع دمشق في ٢٢ آذار والذي ضم ياسر عرفات و كمال جنبلاط اضافة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، وعلى اثر الاجتماع المذكور أعلن السوريون بأن عليهم التدخل بشكل مباشر في لبنان بهدف ايقاف الحرب الأهلية بين القوى اللبنانية واكد الأسد في نيسان (أن سوريا مستعدة للتحرك باتجاه لبنان لتدافع عن جميع المظلومين)، وفي حزيران من نفس العام تحركت القوات السورية باتجاه لبنان. اللافت في الأمر هو عدم الاعتراض الأمريكي على التدخل السوري، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر أن التدخل العسكري السوري يقترب من الحدود التي يمكن للولايات المتحدة التسامح بها ، وأعلن المبعوث الأمريكي للمنطقة (دين براون) أن التدخل السوري في لبنان ضروري وقادر على المساهمة في اعادة الأمن الى البلد. أما الأقطار العربية فكان انقسامها واضحاً اذ عقد اجتماع قمة مصغر في ١٦ / ١٠ / ١٩٧٦ بين الأطراف المتوافقة في موضوع لبنان والمتفقة على تحجيم النشاط الفلسطيني فيه تمهيداً لاستمرار العملية السلمية التي بدأها الأمريكيون في المنطقة، وهذه الأطراف في مصر والسعودية وسوريا والكويت فضلا عن دعوة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية و صدر عن الاجتماع قرراً بوقف اطلاق النار في لبنان وانتشار قوات الردع العربية التي تتكون من قوات سعودية بواقع (١٢٠٠) جندي وسودانية (١٠٠٠) جندي ودولة الامارات (٨٠٠) جندي، أما القوات السورية فكان لها حصة الأسد اذ زادت عن (٢٥) الف جندي مدعومين بمئات الدبابات. لم تحض هذه القوات بقبول جميع الأقطار العربية إذ اعتبرتها عدد من هذه الدول قوات احتلال سورية بمباركة امريكية واسرائيلية بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وتمهيد الطريق للحل السلمي وفق الطريقة الامريكية ومن هذه الدول العراق وليبيا والجزائر.

لقد شهد عام ١٩٧٦ اتساع نطاق المعارك بين الأطراف المتصارعة وتخلل هذه المعارك مذابح رهيبية للمدنيين من اطفال ونساء وشيوخ كما حصل في مخيم (تل الزعتر) الذي سقطوا فيه مئات الفلسطينيين بشكل لا انساني.

أما الدور الاسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية كان كبيراً ومؤثراً اذ رأت الدولة العبرية أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان خطراً يهدد أمنها وعملت على تفويض هذا الوجود بكل الأساليب المتاحة ومنها دعم قوى داخلية لبنانية مناوئة للوجود الفلسطيني او عن طريق التدخل المباشر لاغتيال القيادات الفلسطينية والقوى المتحالفة معها.

وعند دخول القوات السورية الأراضي اللبنانية اعتبرته اسرائيل انه لصالحها بالرغم من أنها لم تجري أي اتفاقات و مفاوضات لتثبيت وقف اطلاق النار مع سوريا بعد حرب ١٩٧٣. ويأتي هذا الموقف انطلاقاً من:

أ- ان هذه القوات جاءت للتصدي للمنظمات الفلسطينية والقوى المؤيدة لها وهذا الموضوع يلتقي مع اهداف اسرائيل.

ب- رأت الدولة العبرية أن التدخل السوري هر ضمن الحدود المسموح بها كما أشار رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين.

ج- عدم محاولة القوات السورية استقزاز اسرائيل اذا امتنعت تلك القوات من عبور نهر الليطاني ويعني ذلك وجود مسافة عازلة بين القوات السورية والحدود الاسرائيلية في جنوب لبنان الأمر الذي أدى إلى جعل هذه المنطقة مساحة مفتوحة للنشاط الاسرائيلي وللقوى المؤيدة لها والتي تكفلت هي بتصفية الوجود الفلسطيني في هذه المساحة ليتحقق ما اطلق عليه (الحزام الأمني)، وهو الشريط الحدودي بين لبنان واسرائيل التي سيطرت قوى لبنانية متحالفة مع اسرائيل لمنع أي عمل مسلح ضد الأخيرة.

لقد أفصحت الدولة العبرية عن اهتمامها بأحداث لبنان وحرصت على أن تكون هذه الاحداث في صالحها في ١٢ أيار من عام ١٩٧٦ صرح رابين لصحيفة ايديعوت احتوت " أن سورية منهمكة الان في منازلة ضد منافسيها في لبنان وانه قتل في لبنان في الاسبوع الماضي من الارهابيين والمتمردين اكثر مما قتل الجيش الاسرائيلي في السنتين الماضيتين".

أما دايان وزير الدفاع الاسرائيلي فقد أكد لمجلة التايم "أذا كان كيسنجر قد اشعل النار في الساحة اللبنانية فان اسرائيل هي التي أبقتها متقدة وهي التي منعت اخمادها".

وحتى بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي في آذار ١٩٧٨ نشر قوات دولية في الجنوب اللبناني استمرت اسرائيل بلعب الدور المهم في ابقاء تواجدها المباشر وغير المباشر في المنطقة بل تطور هذا التواجد لتعلن الميليشيات المسيحية المتحالفة مع اسرائيل قيام دولة (لبنان الحر) في نيسان عام ١٩٧٩ في الشريط الحدودي الذي تبلغ مساحته (٥٠٠ كلم^٢) ومنع التواجد الدولي في هذه المنطقة، وعندما لم تنفع هذه الإجراءات في منع المقاومة الفلسطينية قامت القوات الاسرائيلية باجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وعملت على ارتكاب مذابح بشعة خاصة في مخيم صبرا وشاتيلا.